الغَرِيب بَينَ كُتُبِ المُصطَلَحِ
وَاصطِلَاحِ الإِمَامِ الزَّيلَعِي (رَحِمَهُ اللّهُ)
فِي كِتَابِ (نَصْبِ الرَّايَةِ)
- دراسة وتطبيق -

د . عبدالوهاب حسن قدو

كلية الامام الاعظم (رحمه الله) الجامعة/ نينوى

المقدمة

الحمد لله الذي لم يزل مجيبا، والصلاة والسلام على نبيه القائل: « بَدَأَ الإِسْلاَمُ غَرِيبًا، ثُمَّ يَعُودُ غَرِيبًا »، ورضي الله عن صحابته الكرام به اصطلحوا بعد فرقة، واجتمعوا بعد شتات من بعد أن نصب لهم الراية، وأنار لهم طريق الهداية، وعلى تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فمعلوم كم هو جهد الائمة الأعلام في خدمة شريعة الإسلام، وأخص منها التي عنيت بجانب الأحاديث النبوية الشريفة حيث تنوعت بين توثيق لنصوصها، وشرح لمعانيها، وبيان لما يستنبط منها، وتمييز صحيحها من سقيمها، والتفريق بين صوابها وخطئها، لاسيما تلك التي تناولت تخريج الأحاديث الواردة في المصنفات الحديثية بعزوها لمن رواها من المصنفات المسندة، ومن أشهر تلك المصنفات كتاب (نصب الراية) للإمام الزيلعي (رحمه الله) الذي خرج فيه الأحاديث والأثار الواردة في كتاب (الهداية) للإمام المرغيناني (رحمه الله) في الفقه الحنفي وهو كتاب استمد أهميته من جانبين: الأول: أن كتاب الهداية هو أحد أهم كتب السادة الأحناف في الفروع ومن ثمَّ كثرت شروحه والتعليق عليه، الثاني: أن مؤلفه الزيلعي أحد أئمة الحديث الموسوعيين في القرن الثامن الهجري، والذي أعطى كتابه صفة التخريج الموسع – الذي لايكتفي بذكر المصدر وأنما يسوق الأسانيد ويقارن بين الالفاظ وبين صوابها وخطئها – واستخدم لذلك العديد من المصطلحات، وقد استوقفتني تلك الاحكام، التي – ربما – كان له في بعضها اصطلاح خاص على غير ماهو مشهور في كتب الاصطلاح، كما هو الحال في حكمه على بعض الاحاديث بالغرابة ؛ مما جعلني أقوم باستقراء سياقات الإمام لذلك في كتابه وجرد لصياغته لها مع بعض القيود الاخرى، وهذا ما جعل مادة البحث مقسمة على

النحو الاتي :

تمهيد: في التعريف بالامام الزيعلي وكتابه نصب الراية

المبحث الاول: الغريب في كتب المصطلح (حقيقته وأقسامه وكراهته وأسماؤه وحكمه)

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من استخدام الامام الزيلعي لمصطلح الغريب

ختاما اسأل الله العلي القدير أن يعين على الصواب والتمام إنه ولي ذلك والقادر عليه.

تمهيد:

التعريف بالإمام الزيلعي وكتابه نصب الراية

المطلب الأول: التعريف بالإمام الزيعلي (رحمه الله)

اسمه ونسبه:

جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى، الإمام الفاضل المحدث الحافظ المفيد الفقيه الحنفي[1] الزيلعي نسبة إلى «الزيلع في الصومال»[2]

مكانته:

«كان الزيلعي رحمه الله تعالى من مشايخ الصوفية الذين ارتضت نفوسهم بالمجاهدات والخلوات ومع ذلك فقد كان من اكابر المحدثين الحفاظ في عصره بحرا من بحور العلم والحديث ومع مذهبه الحنفي الذي اشتهر به فلم يكن متعصبا له»[3]

(١) ينظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: ٨٨)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٣٩)

(٢) الأعلام للزركلي (٤/ ١٤٧)

(٣) منظومة الصبان لابي العرفان محمد بن علي الصبان، تصحيح وشرح: الشخ كامل محمد محمد عويضة: ص (١١٨)

«اشْتغل كثيرا ... وَأخذ عَن الْفَخر الزَّيْلَعِيّ شَارِح الْكَنْز وَعَن القَاضِي عَلَاء الدّين ابْن التركماني»[1] وابن عقيل وغير واحد[2]

قال ابن حجر عنه: «لازم مطالعة كتب الحَدِيث إِلَى أَن خرج الْهِدَايَة وَأَحَادِيث الْكَشَّاف واستوعب ذَلِك استيعابا بَالغا .. ذكر لي شَيخنَا الْعِرَاقِيّ أَنه كَانَ يرافقه فِي مطالعة الْكتب الحديثية لتخريج الْكتب الَّتِي كَانَا قد أعتنيا بتخريجها فالعراقي لتخريج أَحَادِيث الاحياء والاحاديث الَّتِي يُشِير إِلَيْهَا التِّرْمِذِيّ فِي الْأَبْوَاب والزيلعي لتخريج أَحَادِيث الْهِدَايَة وَتَخْرِيج أَحَادِيث الْكَشَّاف فَكَانَ كل وَاحِد مِنْهُمَا يعين الآخر وَمن كتاب الزَّيْلَعِيّ فِي تَخْرِيج الْهِدَايَة أَسْتَمدّ الزَّرْكَشِيّ فِي كثير مِمَّا كتبه من تَخْرِيج الرافعى[3]

وفاته:

«وكانت وفاته رحمه الله تعالى في اليوم الحادي عشر من المحرم الحرام سنة اثنتين وستين وسبعمائة»[4]، «بالقاهرة»[5]

المطلب الثاني: التعريف بكتاب نصب الراية :

أحد أهم كتب التخريج «خرج فيه الشيخ احاديث كتاب الهداية في الفروع – الحنفي –لشيخ الإسلام، برهان الدين: علي ابن أبي بكر المرغياني، الحنفي المتوفى: سنة ٥٩٣، ثلاث وتسعين وخمسمائة وسمَّاه: (نصب الراية، لأحاديث الهداية)»[6].

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ٩٥)
(٢) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤٠)
(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ٩٥- ٩٦)
(٤) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: ٨٨)
(٥) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ٢٣٦)
(٦) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ٢٠٢٢)

« وبين درجتها ومُخَرِّجِيها وطرقها. طبع الكتاب مع حاشيته النفيسة «بغية الألمعي في تخريج الزيلعي» بعناية إدارة المجلس العلمي بدابهيل سورت في الهند في أربعة أجزاء كبيرة سنة «١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م»[١].

« وقد جمع (رحمه الله) تخريج أحاديث الهداية فاستوعب فيه ماذكره صاحب الهداية من الاحاديث والاثار في الاصل وماشار اليه اشارة ثم اعتمد في كل باب ان يذكر أدلة المخالفين وإذا نظرنا إلى هذا الكتاب نجده كتابا قلَّ فاعلوه فهو كتاب لانظير له في استقصاء أحاديث الأحكام فهو موسوعة علمية حديثية لجميع المذاهب الإسلامية فلا يستغني عنه محدث ولافقيه «[٢]

ولخصه الشيخ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وسمَّاه: (الدراية، في منتخب تخريج أحاديث الهداية) وذكر انه كثير الإنصاف يحكي ما وجده من غير اعتراض، فكثر الإقبال عليه [٣].

المبحث الأول:

الغريب في كتب المصطلح (حقيقته وأقسامه، وكراهته، وتسمياته، وحكمه)

المطلب الأول: حقيقة الغريب (لغة واصطلاحا)

الغريب لغة: من غرب « وأصل الغُربة البعد [٤]» .. تقول تَغَرَّبَ و اغْتَرَبَ بمعنى

(١) لمحات في المكتبة والبحث والمصادر (ص: ٢١٩)

(٢) منظومة الصبان في علم المصطلح لابي العرفان محمد بن علي الصبان، بتصحيح وشرح: الشخ كامل محمد محمد عويضة : ص (١١٨-١١٩)

(٣) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ٢٠٢٢)

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٩٤)

فهو غَرِيبٌ و غُرُبٌ بضمتين والجمع الغُرَبَاءُ والغُرباءُ أيضا الأباعد و اغْتَرَبَ فلان إذا تزوج إلى غير أقاربه وفي الحديث { اغتَرِبوا لا تُضوُوا }[1] ... و التَّغْرِيبُ النفي عن البلد و أَغْرَبَ جاء بشيء غريب وأَغْرَبَ أيضا صار غريبا .. وغَرَب بَعُد يقال اغْرُبْ عني أي تباعد «[2]

والتنحي: « الغرْبُ: المغْربُ والغرْبُ: الذَّهاب والتَّنَحِّي. يُقَال: غرَبَ عَنَّا يغرُبُ غرْباً، وَقد أَغْرَبْتُه وغَرَّبتُه إِذا نَحيتهُ. وَفِي الحَدِيث: أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم {أَمر بِتَغْرِيب الزَّانِي سَنَةً إِذا لم يحصن }[3] وَهُوَ نَفْيه عَن بَلَده «[4] .

كما أنه بمعنى الغامض يقال: « أَتَاهُ سهم غرب وَغرب إِذا جَاءَهُ من حَيْثُ لَا يدْرِي بِهِ»[5] «وأغرب الرجل: جاء بشئ غريب»[6] .

ووجه تسمية الفردِ في الاصطلاحِ بالغريبِ، أنَّ الغريب مِنْ شأنه: الانفراد عن أهله، ومَنْ يعاشره[7]

---

(١) لا يوجد له اصل مرفوعا، وأخرجه الدينوري عن بعض الحكماء: قَالَ: نا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ؛ قَالَ: نا الأَصْمَعِيُّ؛ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ حُكَمَاءِ الْعَرَبِ: بَنَاتُ الْعَمِّ أَصْبَرُ وَالْغَرَائِبُ أَنْجَبُ، وَمَا ضرب رؤوس الأَبْطَالِ كَابْنِ أَعْجَمِيَّةٍ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: اغْتَرِبُوا وَلا تَضْوُوا (أَيْ: انْكِحُوا فِي الْغَرَائِبِ) ؛ فَإِنَّ الْقَرَائِبَ يَضْوِينَ الأَوْلَادَ: المجالسة وجواهر العلم (٨/ ٤٦)(٣٣٥٤)،

(٢) مختار الصحاح (ص: ٤٨٨)

(٣) أخرجه البخاري من حديث زيد بن خالد الجهني عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه أمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام: صحيح البخاري (٢/ ٩٣٧)(٢٥٠٦)

(٤) تهذيب اللغة (٨/ ١١٧)

(٥) جمهرة اللغة (١/ ٣٢١)

(٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ١٩١)

(٧) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٤٣٨)

اصطلاحا (حقيقته):

لعلماء الحديث اتجاهان رئيسان في تعريف الغريب بصورة عامة:

الإتجاه الأول: خص الغريب بمن ينفرد بالرواية عَمَّن يُجْمَعُ حَدِيثُه من الأئمة.

وهو قول ابن منده فيما نقله عنه ابن الصلاح فقال: «رُوِّيْنا عَنْ أبي عبدِ اللهِ بنِ مَنْدَه الحافِظِ الأصْبانيِّ أنَّهُ قالَ: «الغريبُ مِنَ الحديثِ، كَحَديثِ الزُّهْرِيِّ وَقَتَادةَ وأشْبَاهِهِما مِنَ الأئِمَّةِ مِمَّنْ يُجْمَعُ حديثُهُمْ، إذا انفردَ الرجلُ عَنْهُم بالحديثِ يُسَمَّى غَرِيْباً»[1].

وتبعه بدرالدين ابن جماعة صاحب المنهل الروي [2]، و شرف الدين الطيبي في الخلاصة كذلك [3] فساقوا كلامه بنصه.

الاتجاه الثاني: تفرد الراوي مطلقا أو عمن يجمع حديثه من الائمة، وهو قول جمهور الائمة من أهل الحديث:

قال الإمام الذهبي عن الغريب: «والتفرُّدُ يكونُ لِمَا انْفَرَدَ به الراوي إسناداً أو متناً، ويكونُ لِمَا تَفَرَّدَ به عن شيخٍ معيَّن. كما يقال: «لم يَروِه عن سفيان إلا ابنُ مَهْدِيّ»، و: «لم يَروِه عن ابن جريج إلا ابنُ المبارك»[4].

وابن الصلاح عند ذكره أقسام الغريب: « فمنهُ ما هُوَ غريبٌ مَتْناً وإسْناداً وهوَ الحديثُ الذي تَفَرَّدَ بروايةِ مَتْنِه راوٍ واحدٌ، ومنهُ ما هوَ غريبٌ إسْناداً لا مَتْناً كالحديثِ الذي مَتْنُهُ مَعروفٌ مَرْوِيٌّ عَنْ جَماعةٍ مِنَ الصَّحابةِ إذا تَفَرَّدَ بعضُهُمْ بروايتِهِ عَنْ صَحابِيٍّ آخَرَ كانَ

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٧٤)
(٢) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٥٥)
(٣) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث (ص: ٥٦)
(٤) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٤٣)

غَريباً مِنْ ذلكَ الوجهِ معَ أنَّ مَتْنَهُ غيرُ غريب»[1].

وابن دقيق العيد: «ثمَّ تَارَة يكون غَرِيبا مُطلقًا بِأَن ينْفَرد راو بِإِسْنَادِهِ كُله وَتارَة يكون غَرِيبا عَن شخص معِين وَيكون مَعْرُوفا عَن غَيره»[2].

وكذلك ابن كثير: «أما الغرابة: فقد تكون في المتن، بأن يتفرد بروايته راو واحد، أو في بعضه، كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقلها غيره»[3].

والحافظ العراقي: «وَمَا بِهِ مُطْلَقاً الرَّاوِي انْفَرَدْ ... فَهْوَ الْغَرِيْبُ ...»[4]

«قولُهُ: (وَمَا بِهِ مُطْلَقاً)، أي: سواء كانَ انفراده بالنِّسبة إلى إمامٍ يجمع حديثه كما قيَّده به ابنُ منده أو لا»[5].

والحافظ ابن حجر: «والرابع: الغريب: وهُو ما يتفرَّد بِروايَتِهِ شخصٌ واحِدٌ في أيِّ موضعٍ وَقَعَ التفردُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ»[6].

تنبيه: في اليواقيت عند شرحه لكلام الحافظ خصه بالزيادة:

«الرَّابِع: الْغَرِيب .. (وَهُوَ) هُنَا، أَي فِي اصْطِلَاح أهل هَذَا الْفَنّ (مَا) أَي حَدِيث (ينْفَرد بروايته) أَي بِروَايَة زِيَادَة فِي مَتنه أَو إِسْنَاده (شخص وَاحِد) فِي أَي طبقَة عَن جَمِيع رُوَاته الثِّقَات وَغَيرهم، فَلم يرو ذَلِك غَيره (فِي أَي مَوضِع وَقع التفرد بِهِ فِي السَّنَد) أَي سَوَاء وَقع التفرد فِي جَمِيع طباقه بِأَن انْفَرد بِهِ الصَّحَابِيّ، ثمَّ التَّابِعِيّ ثمَّ تَابع التَّابِعِيّ وهلم جرا. أَو فِي بَعْضهَا، قَالَ بَعضهم: وَلَو قَالَ فِي مَوضِع مَا من إِسْنَاده كَانَ أولى على مَا

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٧٥)
(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ١٨)
(٣) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ١٦٦)
(٤) شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) (٢/ ٧٢)
(٥) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٤٣٧)
(٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٥٤)

سيقسم إِلَيْهِ: الْغَرِيب الْمُطلق، والغريب النسبي»[1] . ولعله في الطبع أبدلت (أو) ب (أي) ؛ حتى ينسجم مع ما ذكره من التعقب ليشمل الغريب بنوعيه .

مما سبق يتبين أن إطلاق مصطلح الغريب على الحديث – في الأعم الأغلب – لايكون إلا في حال وجود إسناد قد تفرد به أحد الرواة إما مطلقا وإما بالنسبة إلى راو معين ومما يؤكد ذلك قول البقاعي في النكت الوفية :

«قال شيخنُا: وليسَ هذا بصحيح، ولا يخرجُ عن الغرابةِ أبداً، وأحسنُ منْ ذلكَ أنْ نمثلَ بحديثٍ لا سندَ له أصلاً، فإنَّهُ إذا انتفى سندهُ انتفى وصفهُ بالغرابةِ مِنْ بابِ الأولى»[2]

ولكن ربما أطلق بمعنى الغامض أي ماليس له إسناد أصلا أو كونه وارد على غير الصواب فقد» نقل محمد بن سهل بن عسكر، عن أحمد، قال: إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث «غريب» أو «فائدة» فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان» [3]

المطلب الثاني أقسام الغريب:

للعلماء في تقسيم الغريب اختيارات عدة بين جعلها ثنائية وبين جعلها ثلاثة أوخماسية؛ لذا سنجعلهم ثلاث فرق بناءا على عدد أقسام الغريب لديهم :

الفريق الأول: جعل القسمة ثنائية :

قال ابن الصلاح: «ويَنْقَسِمُ الغريبُ أيضاً مِنْ وجهٍ آخَرَ:

فمنهُ ما هُوَ غريبٌ مَتْناً وإسْناداً وهوَ الحديثُ الذي تَفَرَّدَ بروايةِ مَتْنِهِ راوٍ واحدٌ.

---

(١) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (١/ ٢٩٢)

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٤٥١)

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٣)

ومنهُ ما هوَ غريبٌ إسْناداً لا مَتْناً كالحديثِ الذي مَتْنُهُ مَعروفٌ مَرْوِيٌّ عَنْ جَمَاعةٍ مِنَ الصَّحابةِ إذا تَفَرَّدَ بعضُهُمْ بروايتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ كانَ غَريباً مِنْ ذلكَ الوجهِ معَ أنَّ مَتْنَهُ غيرُ غريبٍ. ومِنْ ذَلِكَ غرائبُ الشُّيُوخِ في أسانيدِ المتونِ الصحيحةِ. وهذا الذي يَقُولُ فيهِ التِّرْمِذِيُّ: «غريبٌ مِنْ هذا الوجْهِ».

ولا أرى هذا النوعَ يَنْعَكِسُ، فلا يُوجدُ إذَنْ ما هوَ غريبٌ مَتْناً وليسَ غريباً إسْناداً إلاَّ إذا اشْتَهَرَ الحديثُ الفَرْدُ عَمَّنْ تَفَرَّدَ بهِ فرَواهُ عنهُ عددٌ كثيرونَ فإنَّهُ يَصيرُ غريباً مَشْهُوراً، وغريباً مَتْناً وغيرَ غريبٍ إسْناداً لكنْ بالنَّظَرِ إلى أحدِ طَرَفَي الإسنادِ، فإنَّ إسنادَهُ مُتَّصِفٌ بالغرابةِ في طَرَفِهِ الأوَّلِ مُتَّصِفٌ بالشُّهْرَةِ في طَرَفِهِ الآخَرِ، كحَديث: «إنَّمَا الأعْمالُ بالنِّيَّاتِ»، وكسَائِرِ الغرائِبِ التي اشْتَمَلَتْ عليها التَّصَانيفُ المشْتَهِرَةُ، واللهُ أعلمُ «[1].

علق على ذلك زكريا الانصاري بقوله: «وما ذكرهُ منْ أنَّ غريبَ الإسنادِ، لا ينعكسُ، هُوَ بالنظرِ إلى الوجودِ، وإلا فالقسمةُ العقليَّةُ تقتضي العكسَ «[2]، كما فعل اليعمري فيما يأتي.

تنبيه: يقول ابن دقيق العيد « فَإِذا قيل هَذَا غَرِيب من حَدِيث فلَان عَن فلَان احْتمل الْوَجْهَيْن جَمِيعًا وَكَذَلِكَ إِذا قُلْنَا تفرد بِهِ فلَان عَن فلَان احْتمل أَن يكون تفردا مُطلقًا وَاحْتمل أَن يكون تفرد بِهِ عَن هَذَا الْمعين وَيكون مرويا من غير جِهَة ذَلِك الْمعين فَتنبه لذَلِك فَإِنَّهُ قد يَقع فِيهِ الْمُؤَاخَذَة على قوم من الْمُتَكَلِّمين على الْأَحَادِيث وَيكون لَهُ وَجه كَمَا ذَكرْنَاهُ الْآن - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» [3]

كذلك ابن دقيق العيد : « ثمَّ تَارَة يكون غَرِيبا مُطلقًا بِأَن ينْفَرد راو بِإِسْنَادِهِ كُله وَتارَة

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٧٥)
(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٥٨)
(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ١٨)

يكون غَرِيبا عَن شخص معين وَيكون مَعْرُوفا عَن غَيره «[1].

الزركشي في النكت ذكر « أَن الْغَرِيب يُطلق على أَقسَام غَرِيب من جِهَة الْمَتْن وغريب من جِهَة الْإِسْنَاد «[2]

كذا العراقي في ألفيته: «٧٥١ - ... ثُمَّ قَدْ ... يَغْرُبُ مُطْلَقاً أَو اسْنَاداً فَقَدْ»[3]

وهو تقسيم الحافظ ابن حجر فقال: «ثمَّ الغَرابَةُ إِمَّا أَنْ تَكونَ :

١- في أَصلِ السَّنَدِ: أي في الموضعِ الَّذي يَدورُ الإِسنادُ عليهِ ويَرْجِعُ، ولو تَعَدَّدَتِ الطُّرقُ إِليه، وهو طَرَفُهُ الذي فيه الصحابي.

٢- أَوْ لاَ يَكونُ كَذلكَ، بأَنْ يَكونَ التَّفَرُّدُ في أثنائه، كأَنْ يرويَه عَنِ الصَّحابيِّ أكثرُ مِن واحدٍ، ثم ينْفَرِدَ بروايته عن واحدٍ منهم شخصٌ واحد «[4].

الفريق الثاني: جعل القسمة ثلاثية:

وهو الغريب لدى الترمذي فيما استقراه ابن رجب من اطلاقاته فقال :

« الغريب يطلق عند الترمذي بمعان :

المعنى الأول: أن لا يروى الحديث في أصله إلا من وجه واحد.

والمعنى الثاني: أن يكون الحديث في نفسه مشهورا لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب.

والمعنى الثالث: أن يروى الحديث من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال إسناد من

---

(١) المصدر نفسه

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٣٧٧)

(٣) التبصرة والتذكرة (ص: ١٦٠)

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٦٤)

أسانيده، والغريب بالمعنى الثاني هو ما يسمى بزيادة الثقة في المتن، «[1]

والمعنيان الثاني والثالث يمثلان الغريب النسبي في التقسيم السابق .

كذلك الإمام الحاكم بقوله: « فَنَوْعٌ مِنْهُ غَرَائِبُ الصَّحِيحِ وذكر احاديث تفرد بها رواتها وهي في البخاري ومسلم أو رواتها ثقات، وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِنْ غَرِيبِ الْحَدِيثِ غَرَائِبُ الشُّيُوخِ ومثل له بحديث غَرِيبٌ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَهُوَ إِمَامٌ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ إِمَامٌ مُقَدَّمٌ، تفرد عَنْهُ غَيْرُ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ يعني به الغريب النسبي، وَالنَّوْعُ الثَّالِثُ مِنْ غَرِيبِ الْحَدِيثِ غَرَائِبُ الْمُتُونِ، ومثل لذلك بِحَدِيثٌ ذكر أنه غَرِيبُ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ [2]، وعنى به لم يرو من طريق صحيح أو تفرد به طريق ضعيف والله اعلم

الفريق الثالث: جعل القسمة خماسية:

ذكر المقدسي فيما نقله عنه ابن سيد الناس اليعمري: أن الغرائب والأفراد على خمسة أنواع :

النوع الأول: غرائب وأفراد صحيحة، وهو: أن يكون الصحابي مشهورًا برواية جماعة من التابعين عنه، ثم ينفرد بحديثٍ عنه أَحْدُ التابعين إنفرد عنه واحد من الأتباع، وكلهم من أهل الثقة والعدالة، وهذا أُخِذ في معرفة الغريب والفرد الصحيح، وقد أُخرِج له نظائر في البخاري ومسلم وهو النوع الأول لدى الحاكم –

والنوع الثاني: من الأفراد: أحاديث يرويها عن الصحابي جماعة من التابعين، ويرويها عن كل واحد منهم جماعة، فينفرد عن بعضهم رجل واحد، ولم يرو ذلك الحديث غيرُه، من طريق يصح

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٢٠٧)

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٩٤-٩٥)

النوع الثالث: أحاديث ينفرد بزيادة ألفاظ فيها واحدٌ عن شيخه وهو النوع الثاني لدى الإمام الحاكم بقوله: غرائب الشيوخ، في أسانيد المتون الصحيحة

النوع الرابع: متون اشتهرت عن جماعة من الصحابة، أو عن واحد منهم، فروى ذلك المتن عن غيره راو واحد ولم يتابعه عليه غيره كحديث «الأعمال بالنيات» رُوي من طريق، لا ذكر فيها ليحيى بن سعيد، ولا مَن فوقه إلى عمر، وهذا إسناد غريب كله والمتن الصحيح.

النوع الخامس من التفرد: أسانيد، ومتون، ينفرد بها أهل بلد، لا توجد إلا من روايتهم، وسنن ينفرد بالعمل بها أهل مِصْر، لا يُعمل بها في غير مصرهم[1].

لكنْ قالَ ابنُ الصَّلاَحِ: «وَلَيْسَ كُلُّ مايُعَدُّ من أنواع الأفرادِ معدوداً من أنواع الغريبِ، كَمَا في الأفرادِ المضافةِ إلى البلادِ. أي كأهلِ البصرةِ»[2].

كما اعترض ابن سيد الناس في ذكره الخامس بقوله: «النوع الخامس: فيشمل الغريب كله: سندًا ومتنًا، أو أحدهما دون الآخر»[3].

ومن ثَمَّ قسمه ابن سيد الناس في النفح الشذي إلى خمسة أقسام أيضا لكن على نحو آخر «١ - غريب سندًا وَمْتنًا - يشمله الخامس لدى المقدسي -.

٢ - ومتنًا لا سندًا

٣ - وسندًا لا متنًا - الرابع لدى المقدسي -

٤ - وغريب بعض السند فقط - الثاني لدى المقدسي-

(١) ينظر: النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (١/ ٣٠٧-٣١١)

(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٥٨)

(٣) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (١/ ٣١٢)

٥ - وغريب بعض المتن فقط - الثالث لدى المقدسي- «[١].

« والثاني: أطلقه أبو الفتح ولم يمثله، ويحتمل أن يكون ذلك الإسناد مشهورا جادة لعدة من الأحاديث ؛ بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض ويكون المتن غريبا لانفرادهم به» [٢] وهو النوع الذي نفى وجوده ابن الصلاح فيما سبق وقال البقاعي في النكت :

« قولُهُ: (وسَنداً لا مَتناً) قالَ شيخُنا: هذا بالمقلوبِ أشبهُ، فإنّه خطأ لا شكَ فيه «[٣].

المطلب الثالث: كراهة الغريب

جاء عن السلف رضوان الله عليهم ذم الغريب وكراهة الحرص عليه:

عن مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، يَقُولُ: «شَرُّ الْعِلْمِ الْغَرِيبُ وَخَيْرُ الْعِلْمِ الظَّاهِرُ الَّذِي قَدْ رَوَاهُ النَّاسُ»[٤]

- وذلك أن الغريب ربما يكون سببا للحكم على الراوي بالضعف واتهامه:

بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ، يَقُولُ: « لَا تُكْثِرُوا مِنَ الْحَدِيثِ الْغَرِيبِ الَّذِي لَا يَجِيءُ بِهِ الْفُقَهَاءُ، وَآخِرُ أَمْرِ صَاحِبِهِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: كَذَّابٌ»[٥]

وعن أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ غَيْرَ مَرَّةٍ يَقُولُ: « لَا تَكْتُبُوا هَذِهِ الأَحَادِيثَ الْغَرَائِبَ فَإِنَّهَا مَنَاكِيرُ وَعَامَّتُهَا عَنِ الضُّعَفَاءِ»[٦]

- ولذا حث الائمة على تتبع الطرق وتحصيل المتابعات:

---

(١) المصدر نفسه (١/ ٣٠٤- ٣٠٥)

(٢) ينظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٨- ٤٥٠)

(٣) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٤٥١)

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٠٠)(١٢٩٢)

(٥) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص: ١٢٦)

(٦) أدب الإملاء والاستملاء (ص: ٥٨)

ومنه قول ابن المبارك: « العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا، يعني المشهور»[1].

وقال يزيد بن أبي حبيب: « إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة، فإن عُرِفَ، وإلا فَدَعْهُ. »[2]

المطلب الرابع: تسميات الغريب:

أطلق على الحديث الغريب عدة تسميات:

١. الحسن: عَنْ إِبْرَاهِيمَ النخعي قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ إِذَا اجْتَمَعُوا أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ أَحْسَنَ حَدِيثِهِ أَوْ أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنِ بْنِ أَرْطَبَانَ -: عَنَى إِبْرَاهِيمُ بِالْأَحْسَنِ الْغَرِيبِ لِأَنَّ الْغَرِيبَ غَيْرَ الْمَأْلُوفِ يُسْتَحْسَنُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَشْهُورِ الْمَعْرُوفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ يُعَبِّرُونَ عَنِ الْمَنَاكِيرِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ»[3]

٢. الفرد: قال الحافظ ابن حجر: « الغَريبَ والفَرْدَ مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أن أهلَ الاصطلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كثرةُ الاستعمالِ وقِلَّتُه، فالفردُ أَكْثَرُ ما يُطْلقونه على الفَرْدِ المُطْلَقِ، والغَريبُ أَكثرُ ما يُطْلقونه عَلى الفَرْدِ النِّسْبيِّ، وهذا مِن حيثُ إطلاقُ الاسمِ عليهما، وأما مِن حيثُ استعمالُهم الفعل المشتق فلا يُفَرِّقون، فَيقولونَ في المُطْلَقِ والنِّسْبيِّ تفرَّد بِهِ فُلانٌ، أو أغرب به فلان »[4]، «وكانَ ابنُ مَنْدَه يُسمِّي الغريبَ فرداً»[5].

٣. فائدة: «نقل محمد بن سهل بن عسكر، عن أحمد، قال: إذا سمعت أصحاب

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢١)

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٦٢٧)

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٠٠)(١٢٩٥)

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٦٦)

(٥) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٥٥)

الحديث يقولون: هذا الحديث «غريب» أو «فائدة» فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان. «[1] وقال ابن عدي في ترجمة حسان ابن ابراهيم الكرماني: « وسمعت أبا عَرُوبة يقول كان حديثه كلها فوائد أي غرائب»[2].

٤. ضيق المخرج: « وَرُبَّمَا يُسَمَّى كُلٌّ مِنْ قِسْمَي الْغَرِيبِ ضَيِّقَ الْمَخْرَجِ.قَالَ الْحَاكِمُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ...: هُوَ أَضْيَقُ حَدِيثٍ فِي الْبُخَارِيِّ، سَأَلَنِي عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي ذُهْلٍ - يَعْنِي أَحَدَ مَشَايِخِهِ - فَأَخْرَجْتُهُ لَهُ، فَسَمِعَهُ - يَعْنِي: سَمِعَهُ شَيْخُهُ مِنْهُ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَمْشَاذَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرٍو، وَكَأَنَّ ضِيقَهُ مَخْصُوصٌ بِرِوَايَةِ الْحَدَّادِ عَنِ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ»[3] .

المطلب الخامس: حكم الغريب:

أن الغريب هو وصف للحديث من حيث وروده ليس حكما على الحديث وفيه المقبول والمردود، جاء في مقدمة ابن الصلاح: « ثُمَّ إِنَّ الغريبَ ينقسمُ إلى صحيحٍ، كالأفرادِ الْمُخَرَّجَةِ في الصحيحِ، وإلى غيرِ صحيحٍ وذَلِكَ هوَ الغالِبُ عَلَى الغرائِبِ»[4] . ومن ذلك قال الأبناسي: « وصف الحديث بكونه مشهورا أو غريبا أو عزيزا لا ينافي الصحة ولا الضعف بل قد يكون مشهورا صحيحا أو مشهورا ضعيفا أو غريبا صحيحا أو غريبا ضعيفا «[5] « لكنَّ الضعيفَ في الغريبِ أكثرُ، ولهذا كرهَ جمعٌ من الأئمةِ تتبُّعَ الغرائبِ «[6]

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٣)
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢٥٧)
(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٦)
(٤) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٧٤)
(٥) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٧)
(٦) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٥٦)

خصوصا منه النسبي كما قال ابوداود في رسالته لأهل مكة عن احاديثه: « وَالْأَحَادِيث الَّتِي وَضَعتهَا فِي كتاب السّنَن أَكْثَرهَا مشاهير ... وَالْفَخْر بهَا أَنَّهَا مشاهير فَإِنَّهُ لَا يحْتَج بِحَدِيث غَرِيب وَلَو كَانَ من رِوَايَة مَالك وَيحيى بن سعيد والثقات من أَئِمَّة الْعلم وَلَو احْتج رجل بِحَدِيث غَرِيب وجدت من يطعن فِيهِ وَلَا يحْتَج بِالْحَدِيثِ الَّذِي قد احْتج بِهِ إِذا كَانَ الحَدِيث غَرِيبا شاذا «[1]، حيث جعله قرين الشاذ

وهو مايوحي اليه كلام الملا علي القاري في تفسير اصل السند: « وَكَون الغرابة فِي هَذَا الطّرف هُوَ أَن يروي تَابِعِيّ وَاحِد عَن صَحَابِيّ، وَلَا يُتَابعه غَيره فِي رِوَايَته عَن ذَلِك الصَّحَابِيّ، سَوَاء تعدد الصَّحَابِيّ فِي تِلْكَ الرِّوَايَة أَو لَا... وَإِنَّمَا لم يتَكَلَّم فِي الصَّحَابِيّ، لِأَن الْمَقْصُود مَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ من الْقبُول وَالرَّدّ. وَالصَّحَابَة كلهم عدُول «[2]، وكلام الحافظ السيوطي: « وأما انفراد الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس غرابة إذ ليس في الصحابة ما يوجب قدحا فهذا القسم يسمى بالغريب المطلق «[3].

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من اصطلاح الإمام الزيلعي لمصطلح الغريب :

استخدم الإمام الزيلعي لمصطلح الغريب بعدة صيغ في (٢٨٧) موضعا من كتاب نصب الراية :

تارة بقوله (حديث غريب) وقد استخدمها في (١٧) موضعا وقال (حديث فلان غريب) (١) مرة

وتارة بقوله (غريب) وقد استخدمها في (١٣٦) موضعا وقال (غريب لم أجِدهُ) مرة (١) وتارة بقوله (غريب بهذا اللفظ) وقد استخدمها في (٦٩) موضعا و قال (لفظ

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: ٢٩)
(٢) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٢٣٣)
(٣) إسبال المطر على قصب السكر: (ص: ٢١٧ – ٢١٨)

غريب) مرة (١) وقال (متن غريب) (٢) مرتين

وتارة بقوله (غريب بهذا المعنى) وقد استخدمها في (١) موضع واحد وقال (لم أجِدهُ بهذا المعنى) (١) مرة

وتارة بقوله (غريب جدا) وقد استخدمها في (٢٥) موضعا

وتارة بقوله (غريب من حديث فلان) وقد استخدمها في (٧) مواضع

وتارة بقوله (غريب عن فلان) وقد استخدمها في (٨) مواضع

وتارةبقوله (غريب مرفوعا) وقد استخدمها في (١٤) موضعا . وقال (لم أجِدهُ إلا من قول فلان) (١) مرة

لذا يمكن تقسيم استخدام الحافظ الزيلعي لهذه اللفظة إلى (ستة) مسالك رئيسة:

المسلك الأول قوله: غريب أو حديث غريب ويلحق به حديث فلان غريب

المسلك الثاني قوله: غريب بهذا اللفظ ويلحق به لفظ غريب ومتن غريب

المسلك الثالث قوله: غريب بهذا المعنى ويلحق به لم أجِدهُ بهذا المعنى

المسلك الرابع قوله: غريب من حديث فلان ويلحق به غريب عن فلان

المسلك الخامس قوله: غريب مرفوعا ويلحق به لم أجِدهُ الا من قول فلان

المسلك السادس قوله: غريب جدا

فيكون لكل مسلك من تلك المسالك مطلبا خاصا نقوم بدراسة مثال والاشارة لبقية المواضع في الهامش ومن الله التوفيق والسداد .

المطلب الأول: المسلك الأول وهو قوله: غريب أو حديث غريب ويلحق به حديث فلان غريب .

وهذا المسلك من الإمام الزيلعي هو كالأصل في هذا الباب لديه فإنه المطلق من عبارته تلك بمعنى أنه لم يجده على تلك الحالة التي رواها صاحب الهداية إما مطلقا أو

على حالة معينة غير أن له اصلا على غير ما رواه صاحب الهداية .

قال الإمام الزيعلي:

« الحديث الخامس: روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند فقد السواك يعالج بالإصبع.

قلت: حديث غريب، وروي ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم، قال البيهقي في سننه: باب- ماجاء في الإستياك عرضا - وقد ورد في الاستياك بالإصبع حديث ضعيف . ثم أخرج عن عيسى بن شعيب عن عبد الحكم القسملي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يجزئ من السواك الأصابع انتهى »[1]

الدراسة :

استغرب الإمام الزيلعي في هذا الحديث من حيث كونه فعلا للنبي (صلى الله عليه وسلم) وخرجه من سنن البيهقي قولا مايعني أن مقصده بالغرابة ليست المصطلح المعروف من تفرد راو بروايته وإنما هو الاستغراب بمعنى الغموض وعدم الوجود ؛ لذا

(١) نصب الراية (١/ ٩) ينظر لبقية المواضع: (٣٧-٤٤-٧٨-٩٣-١٠٤-١٨٠-٢٠٩-٢١١-٢٣٠-٢٣٤-٢٤٦-٢٩١-٢٩٧-٣٠٠-٣٠١-٣٢٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٩٢-٤١٩-٢/ ١-٢٦-٥٨-٣٦-٦٢-٨٨-١٤٣-١٧٣-١٧٦-١٧٨-١٧٩-١٩٥-٢٠٩-٢١١-٢٥٤-٢٦٤-٣٠٢-٣٠٧-٣١٩-٣٣٤-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٧-٣٥٨-٣٧٥-٣٧٩-٣٩٤-٤٢٨-٤٣٥-٤٤١-٤٤٢-٣/ ١٦-٣٣-٣٦-٤٧-٦٨-٧٠-٧٩-٨٧-٨٨-١١٢-١٢٨-١٣٢-١٤٧-١٦٨-٢٠٣-٢١٣-٢٢١-٢٤٧-٢٥٨-٢٦٢-٢٦٤-٢٨٨-٢٩٣-٣٠٠-٣٠٥-٣٢٣-٣٢٦-٣٢٧-٣٤٣-٣٥٣-٣٥٤-٣٦٧-٣٨١-٣٩٣-٣٩٦-٤٠٦-٤٠٧- ٤١٩-٤٢٤-٤٢٥-٤٧٥-٤/ ٣٧-٤٤-٧٢-٨٠-٨٢-٨٧-١١٠-١١١-١٢٨-١٤٦-١٥٩-٢١١-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤٨-٢٥٠-٢٨٢-٢٨٥-٢٩٢-٢٩٤-٢٩٩-٣٠٠-٣١٤-٣١٨-٣٥٠-٣٦٢-٣٦٩-٣٧١-٣٧٤-٣٨١-٣٨٣-٣٨٦-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٩-٤٠١-٤٧٩)

عبَّر الحافظ ابن حجر عن ذلك في الدراية بقوله: « لم أجِدهُ من فعله وَإِنَّمَا جَاءَ من قَوْله»[1]

وقد بحثت عنه من فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) فلم أجِدهُ، وإنما من قوله (صلى الله عليه وسلم) وقد اخرجه ايضا الضياء في المختارة من طريق اخر :

« الحسن بن علي بن محمد الجوهري أبنا أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد الخرقي حَدَّثَنا أبو محمد الدقيقي هو عبد الله بن محمد بن يزيد حَدَّثَنا محمد بن المثنى أبو موسى الزمن حَدَّثَنا عيسى بن شعيب عن عبد الله بن المثنى الأنصاري عن النضر بن أنس عن أنس – مثله وقال – إسناد حسن « [2]

المطلب الثاني في المسلك الثاني وهو قوله: غريب بهذا اللفظ أو بجميع هذا اللفظ، ويلحق به لفظ غريب ومتن غريب

قال الإمام الزيلعي عند « الحديث الحادي عشر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ مرة مرة، وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به وتوضأ مرتين مرتين، وقال،: هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين وتوضأ ثلاثا ثلاثا، وقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي فمن زاد عن هذا أو نقص فقد تعدى وظلم .

قلت: غريب بجميع هذا اللفظ، وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة عبد الله بن عمر. وأبي بن كعب. وزيد بن ثابت. وأبو هريرة، وليس فيه: فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم ولكنه مذكور في حديث آخر، سنذكره بعد ذكر هذه الأحاديث «[3].

---

(١) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ١٧)

(٢) الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (٧/ ٢٥٢)

(٣) نصب الراية (١/ ٢٧) ينظر لبقية المواضع: (١/ ٩٥-٤٤-٩٤-٢٠٧-٤١٨-٢/ ٢١-٦٢-٨٠-٨١-٨٦-٨٩-٢٣٤-٢٣٥-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٨٤-٤٠٣-٤٣٢-٤٩١-٤٩٩-

الدراسة :

استغرب الإمام الزيلعي في هذا المسلك روايته بهذا اللفظ المجموع ولم يذكر لذلك راويا تفرد به مجموعا مما يجعل مقصده في ذلك هو عدم الورود (الوجود) بهذا اللفظ، ومن ثم قال الحافظ ابن حجر في الدراية: « هُوَ مركب من حديثين «[1] .

قلت: الامر كما قال من عدم وجود أصل هذا اللفظ مجموعا ولم يروه أصحاب السنن وإن كان قد أورده ابن أبي حاتم في موضعين من طريق واه ما يشير إلى وجوده بنحو لفظه:

«وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَبَّاسٌ [النَّرْسِي]، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيج ، عَنْ عَطَاء، عَنْ عائِشَة، عن النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) في صِفَة الوُضُوء مَرَّةً مرَّة، فَقَالَ: هَذَا الَّذِي افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ توضَّأَ مرَّتين مرَّتين، فَقَالَ: مَنْ ضَعَّفَ، ضَعَّفَ اللهُ لَهُ، ثم أعادها الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: هَذَا وُضُوءُنَا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ؟ فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا حديثٌ واهٍ مُنكَرٌ ضعيفٌ»[2].

ثم أعاده في موضع اخر وزاد فيه: « ثُمَّ قال رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم): هَذَا وُضُوءُنَا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ، فَمَنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ أَسَاءَ وَأَزْبَى؟ فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَيْسَ لِهَذَا الحديثِ أصلٌ. وامْتَنَع مِنْ قِراءَتِه، ولم يَقْرأ علينا»[3] .

٣/ ٣٩-٦٢-٩٥-١٥٩-١٦٧-١٧٠-١٩٤-١٩٥-٢٣٤-٢٦٦-٢٩٢-٣٠١-٣٠٦-٣١٦-٣٣٢-٣٣٣-٣٤٢-٣٤٩-٣٦٢-٣٧٥-٣٨٦-٣٩١-٤/ ٤-١٠-٤٥-٥٣-٦٧-٧٠-٨٥-٩٣-١١٢-١٣٥-١٦١-١٨١-١٨٢-١٨٥-٢٠٢-٢٠٥)

(١) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ٢٥)

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٦١٦-٦١٧)(١٤٦)

(٣) نفس المصدر (٢/ ٥)(١٧٢)

وقال صاحب التعليقة: « وَلَمْ يُخَرِّجْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ السُّنَنِ هَذَا الْحَدِيثَ...»[1]

وقال في تعليقه على الموضع الثاني: « وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ أَوَّلُ الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ (الْعِلَلِ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ بِأَطْوَلَ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، وَرَاوِيهِ يَحْيَى بْنُ مَيْمُونٍ: سَاقِطٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[2].

وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة يَحْيى بن ميمون بن عطاء، أبي أيوب التمار البصري :

« عَن عائشة ؛ أَن النَّبيّ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسلَّمَ توضأ مرة مرة، قال: هذا فرض الوضوء، وتوضأ مرتين مرتين، فقال: من زاد زاده الله، وتوضأ ثلاثا ثلاثا، وقال: هذا وضوء معشر الأنبياء، فمن زاد فقد أساء وظلم .

قال الشيخ: وليحيى بن ميمون غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه ليس بمحفوظ»[3] .

وأخرجه أيضا في ترجمة سليمان بن عَمْرو بن عَبد الله بن وهب أبي داود النخعي الكوفي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما :

« قال: توضأ رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرة مرة فأسبغ الوضوء ثم قال: هذا وظيفة الوضوء، ووضوء من لا يقبل الله صلاته إلاَّ به، ثم توضأ مرتين مرتين ثم قال: هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين، ثم توضأ ثلاثا ثلاثا وقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي، وما زاد فهو إسراف وَهو من الشيطان «[4].

المطلب الثالث: في المسلك الثالث وهو قوله: غريب بهذا المعنى ويلحق به لم أجده بهذا المعنى

(١) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم (ص: ٢٠٣)(١٤٦)
(٢) نفس المصدر (ص: ٢٥٢)(١٧٢)
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٧٧)
(٤) نفس المصدر (٤/ ٢٢١)

قال الإمام الزيعلي في « الحديث السابع: قال عليه السلام: أرأيت لو أذهب الله الثمرة، بم يستحل أحدكم مال أخيه المسلم ؟! قلت: غريب في هذا المعنى، فإن المصنف قال: ولا يجوز السلم في طعام قرية بعينها. أو ثمرة نخلة بعينها، لأنه قد يعتريه آفة فلا قدرة على التسليم، وإليه أشار عليه السلام حيث قال: أرأيت لو أذهب الله الثمرة، بم يستحل أحدكم مال أخيه المسلم؟، وهذا اللفظ إنما ورد في البيع، كما أخرجه البخاري، ومسلم عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمر النخل حتى يزهو، فقلت لأنس: ما زهوها؟ قال: تحمر وتصفر، أرأيتك إن منع الله الثمرة، بم تستحل مال أخيك؟. انتهى»[٥] .

الدراسة :

استغرب الإمام الزيعلي في هذا المسلك الاستدلال بالحديث وحمله على غير معناه المراد وعلى غير سبب الورود، حيث إن الحديث وارد في البيع وحمله صاحب الهداية على السَّلَم، وإن كان صاحب الهداية قد قال: « «ولا – يجوز – في طعام قرية بعينها» أو ثمرة نخلة بعينها لأنه قد يعتريه آفة فلا يقدر على التسليم وإليه أشار عليه الصلاة والسلام »[٦]، فإنه استخدم لفظ الإشارة وليس النص مباشرة ومعلوم أن السَّلم إنما هو بيع موصوف في الذمة .

فهو وإن كان في البيع إلا إنه في نفس المعنى فإن بيع الثمر قبل بدو صلاحه فيه معنى السلم والله أعلم .

فالإستغراب إنما هو للإستدلال والا فالحديث في الصحيحين .

وقد أكد الحافظ ابن حجر عبارة الإمام الزيلعي فقال: « فَإنما ورد فِي البيع وَهُوَ فِي

(٥) نصب الراية (٤/ ٥٠) ينظر لبقية المواضع (٤/ ٣٨٣)

(٦) الهداية في شرح بداية المبتدي (٣/ ٧٢)

الصَّحِيحَيْنِ عَن أنس»[1]

المطلب الرابع في المسلك الرابع وهو قوله: غريب من حديث فلان ويلحق به غريب عن فلان

وفي هذا المسلك استغرب الإمام الزيلعي نسبة الحديث إلى راويه من الصحابة أو غيرهم من التابعين :

«الحديث الثاني عشر: روي عن أنس رضي الله عنه أنه توضأ ثلاثا ثلاثا، ومسح برأسه مرة واحدة، وقال: هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت: غريب من حديث أنس، والحديث في الصحيحين من رواية عبد الله بن زيد أنه مسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة « [2] .

الدراسة :

استغرب الإمام الزيلعي في هذا الحديث نسبة الحديث إلى سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه مع تخريجه له من حديث عبدالله بن زيد في الصحيحن، دلالة على مراده من الغريب بأنه اصطلاح خاص بعدم الورود لا التفرد .

وهذا لم يوافقه عليه الحافظ ابن حجر في هذا الموضع حيث خرجه من المعجم الاوسط للحافظ الطبراني في الدراية فقال في حَدِيث أنس:

« الطَّبَرَانيّ فِي الأسط من طَرِيق رَاشد أبي مُحَمَّد الْحماني بِكَسْر الْحَاء الْمُهْملَة قَالَ رَأَيْت أنس بن مَالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْه بالزاوية فَقلت أَخْبرنِي عَن وضوء رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/ ١٦٠)

(٢) نصب الراية (١/ ٣٠) ينظر لبقية المواضع: (١/ ٣١٨-٣٨٠- ٢/ ٩٢-٢٦٣- ٣/ ٢٠- ٢٥- ٨٣- ١٤٨-١٥٤-١٦٠- ٤١٦-٤/ ٢٢٠-٢٢٧)

وَسَلَّمَ فَذكره مطولا» [1]

قلت: جاء في المعجم الاوسط: « حدثنا إبراهيم قال: نا إبراهيم بن الحجاج السامي قال: نا بكار بن سقير قال: حدثني راشد أبو محمد الحماني قال: رأيت أنس بن مالك، بالزاوية، فقلت: أخبرني عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان؟ فإنه بلغني أنك كنت توضئه قال: «نعم»، فدعا بوضوء، فأتي بطست وبقدح نحت، يقول: كما نحت في أرضه فوضع بين يديه، فأكفأ على يديه من الماء، فأنعم غسل كفيه، ثم مضمض ثلاثا، واستنشق ثلاثا، وغسل وجهه ثلاثا، ثم أخرج يده اليمنى فغسلها ثلاثا، ثم غسل اليسرى ثلاثا، ثم مسح برأسه مرة واحدة غير أنه أمرها على أذنيه، فمسح عليهما، ثم أدخل كفيه جميعا في الماء فذكر الحديث [2]

كذا اخرجه – من طريق اخر– ابن المقرئ في معجمه :

« حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُوسَى بْنِ جَرِيرٍ الْمُعَدَّلُ، ثنا الزُّبَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّهَاوِيُّ، ثنا قَتَادَةُ بْنُ الْفُضَيْلِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: كَيْفَ أَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: تَسْأَلُنِي كَيْفَ أَتَوَضَّأُ؟ وَلَا تَسْأَلُنِي كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ، قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا، ثَلَاثًا، وَقَالَ: بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ « [3] .

استخدمها بمعنى غريب موقوفا عليه وإنما هو مرفوع كما في :

« وحديث أبي هريرة غريب عنه، لكنه روى زيادة مرفوعة في حديث أخرجه النسائي، وابن ماجه عن الأعرج عن أبي هريرة. قال: كان من تلبية النبي عليه السلام: لبيك إله

(١) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ٢٦)
(٢) المعجم الأوسط (٣/ ١٩٤)(٢٩٠٥)
(٣) معجم ابن المقرئ (ص: ٣٢٢)(١٠٤٧)

الحق لبيك، انتهى «[1].

المطلب الخامس في المسلك الخامس وهو قوله: غريب مرفوعا ويلحق به لم أجده الا من قول فلان

« الحديث التاسع والستون: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أخروهن من حيث أخرهن الله»، قلت: حديث غريب مرفوعا، وهو في «مصنف عبد الرزاق» موقوف على ابن مسعود، فقال: أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن ابن مسعود، قال: كان الرجال. والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعا، فكانت المرأة تلبس القالبين. فتقوم عليهما، فتواعد خليلها، فألقي عليهن الحيض، فكان ابن مسعود، يقول: أخروهن من حيث أخرهن الله، قيل: فما القالبان؟ قال: أرجل من خشب يتخذها النساء، يتشرفن الرجال في المساجد، انتهى «[2].

الدراسة: استغرب الإمام الزيلعي نسبة الرواية للمرفوع من حديث النبي صلى الله عليه وسلم أي انه لم يرو مرفوعا وهو ما اكده الحافظ ابن حجر رحمه الله فقال :

« لم أجده مَرْفُوعا وَهُوَ عِنْد عبد الرَّزَّاق وَالطَّبَرَانيّ من حَدِيث ابْن مَسْعُود مرقوفا فِي حَدِيث أَوله كَانَ الرجل وَالْمَرْأَة فِي بني إِسْرَائِيل يصلونَ جَمِيعًا الحَدِيث وَوهم من عزاهُ لدلائل النُّبُوَّة للبيهقي مَرْفُوعا «[3].

وفي فتح القدير للكمال ابن الهمام « ولم يثبت رفعه فضلا عن كونه من المشاهير، وإنما

(١) نصب الراية (٣/ ٢٥)

(٢) نصب الراية (٢/ ٣٦) ينظر لبقية المواضع: (٢/ ١٤٨-١٩٥-٢٠١-٤٦٣-٣/ ١٤٩-٢٢٥-٣٢٤-٣٦٠-٤٠٨- ٤/ ١٣٣-٢٧٥- ٣٧٩- ٣٩٩)

(٣) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ١٧١)

هو في مسند عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود «[1]، وقال الزركشي في اللآلئ: «رأيت من عزاه للصحيحين، وهو غلط، وهو في مصنف عبد الرزاق من قوله»[2].

المطلب السادس في المسلك السادس: وهو قوله غريب جدا:

قوله: «الحديث السادس عشر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قاء، فلم يتوضأ، قلت: غريب جدا»[3]

الدراسة :

استغرب الإمام الزيلعي في هذا المسلك ما ذكره صاحب الهداية من الروايات مستخدما لها بمعنى أنه لم يجد له أصلا يرجع إليه ولو معنا أو أن يكون موقوفا ورواه على أنه مرفوع أو العكس وغير ذلك مما صاغه – فيما سبق – مع غيره من القيود .

وقد أكد ذلك الحافظ ابن حجر (رحمه الله) فقال: «حَدِيث أَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاء فَلم يتَوَضَّأ لم أجِدهُ»[4]

وقد ذكر له اصلا في ثلاثة مواضع فقط ففي موضع استغرب القول وروي الفعل[5] واخر مرفوعا وذكر موقوفا[6] وآخر زيادة لفظ أو التعبير بثلاثة [7]

الخلاصة: من خلال دراسة النصوص السابقة والواردة في ذلك يتبين أن مقصد

---

(١) فتح القدير للكمال ابن الهمام (١/ ٥)

(٢) اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (ص: ٦٢)

(٣) نصب الراية (١/ ٣٧) ينظر لبقية المواضع: (١/ ١٩٩-٢٠٤-٣٨٨-٢/ ١٦٢-٤٤٠-٣/ ٥١-٦٠-٨٣-٩٩- ٢٢٨- ٣٣٩- ٤٠٨-٤١٧- ٤٧٥- ٤٧٩-٤/ ٥٦-١٦٦-٢٠١-٢١٣-٢٤٨)

(٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ٣٠)

(٥) نصب الراية (٤/ ٢١٣)

(٦) ينظر: المصدر نفسه (٣/ ٤٧٥)

(٧) ينظر: المصدر نفسه (٣/ ٢٢٨- ٤/ ٢١٣)

الإمام الزيعلي هو عدم وجدانه له بالحيثية التي ذكرها مقرونة بوسمه له بالغريب وما يؤكد ذلك هو إبدال الحافظ ابن حجر (رحمه الله) لهذا اللفظ في الدراية بقوله (لم أجِدهُ)

الخاتمة

١. حقيقة الغريب فيما عرفه به في كتب المصطلح هو ماتفرد به الرواي

٢. خص الإمام ابن منده الغريب بالتفرد عمن يجمع حديثه بينما الجمهور على أنه مطلق التفرد إما ان يكون بأصل السند وهو الغريب المطلق وإما عن راو معين وهو النسبي

٣. لأهل المصطلح عدة اتجاهات في تقسيم الغريب منهم من جعله على قسمين ومنهم ثلاثا ومنهم من جعله خمسا

٤. استخدم الإمام الزيلعي لمصطلح الغريب على ستة مسالك وذلك بقوله (غريب، وغريب بهذا اللفظ، وغريب بهذا المعنى، وغريب مرفوعا، وغريب عن فلان أو من حديث فلان، و غريب جدا)

٥. استخدام الإمام الزيلعي للغريب في كتابه نصب الراية لم يكن على ماهو المشهور من استخدام اهل المصطلح، ولكن بالمعنى النادر لما ذكر بغير سند أو روي خطأ .

المصادر والمراجع

١. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

٢. أدب الاملاء والاستملاء: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ – ١٩٨١م

٣. إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر): محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م

٤. الاقتراح في بيان الاصطلاح: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ط، د.ت .

٥. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، د.ت.

٦. التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (ألفية العراقي): أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)،

قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ

٧. تعليقة على العلل لابن أبي حاتم: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله

٨. تقديم: فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م

٩. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .

١٠. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري): محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (٢٥٦ه)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

١١. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، د.ط، د.ت

١٢. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م

١٣. الخلاصة في معرفة الحديث: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر

والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م

١٤. الدراية في تخريج أحاديث الهداية: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة – بيروت، د.ط،د.ت

١٥. ذيل (طبقات الحفابيظ للذهبي): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت

١٦. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد الصباغ، دار العربية – بيروت، د.ط، د.ت

١٧. الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت

١٨. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

١٩. شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي): أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م

٢٠. شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) المحقق: الدكتور همام عبد

الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

٢١. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم – بيروت – لبنان، د.ط،د.ت

٢٢. شرف أصحاب الحديث: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية – أنقرة، د.ط، د.ت

٣٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ .

٢٤. العلل لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

٢٥. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م

٢٦. فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، دار الفكر، د. ط، د. ت .

٢٧. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

٢٨. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ه-١٩٩٧م .

٢٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، د.ط. ١٩٤١م

٣٠. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة): أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

٣١. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

٣٢. لمحات في المكتبة والبحث والمصادر: محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة: التاسعة عشر، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م

٣٣. المجالسة وجواهر العلم: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية

(البحرين – أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت – لبنان)، د.ط، ١٤١٩هـ

٣٤. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة طبعة جديدة ، ١٤١٥ – ١٩٩٥م

٣٥. المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، د.ط،د.ت

٣٦. المعجم لابن المقرئ: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

٣٧. معرفة أنواع علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م

٣٨. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م

٣٩. منظومة الصبان في علم المصطلح لابي العرفان محمد بن علي الصبان (المتوفى ١٢٠٦ه)، بتصحيح وشرح الشخ كامل محمد محمد عويضة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العليمة، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت

٤٠. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ه

٤١. الموقظة في علم مصطلح الحديث: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ

٤٢. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

٤٣. نصب الراية لأحاديث الهداية: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م

٤٤. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (المتوفى: ٧٣٤ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ

٤٥. النكت الوفية بما في شرح الألفية: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

٤٦. النكت على مقدمة ابن الصلاح: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن

بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

٤٧. الهداية في شرح بداية المبتدي: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ)، المحقق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان، د.ط، د.ت

٤٨. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م